

اللقاء الأخير

.. واستمرت جلسات المحاكمة .

واستمر الدفاع في مطالبه .. واستمرت المحكمة في رفضها .
ومع كل تشدد كان يديه الدفاع ، كانت اجراءات الأمن التي تحاصره تزداد تشددا .
ومع ازدياد حركة النشر في الصحف العربية والعالمية عما يدور في الجلسات المرئية ، وصل تفتيش
الدفاع إلى حد العصبية ، حتى أن أحد كبار المحامين من هيئة الدفاع ، قال لأحد رجال المخابرات
مداعبا : (إن المحامين يضعون أجهزة تسجيل في أماكن حساسة من أجسامهم) !

وقد كانت هناك اجتماعات أسبوعية تتم مساء الخميس أو السبت تحديدا ويحضر هذه الاجتماعات مع
المحكمة بعض القادة من القوات المسلحة وكانت تنسرب بعض المعلومات التي تشير إلى أن المحكمة تريد
الإسراع ... بأسرع ما يمكن ، تريد أن تفصل في الدعوى وتصدر الحكم حتى أن عضو اليسار في
الدائرة كان طوال جلسات المحاكمة يقوم بتدوين أسباب الحكم (أثناء نظر الدعوى) . الأمر الذي
اضطر محامي فؤاد الدواليبي (أحد المتهمين في القضية) ، أن يطلب منه أن يتابع من القفص ما يفعله
عضو الشمال ... وقد كان يمكن للمتهم ذلك بسبب قرب قفصه من منصة المحكمة .. ولضالة حجم
جسمه التي تمكنه من تسلق قضبان القفص الداخلي . وكان أمراً مثيراً ترتب عليه أن غرمت المحكمة
المحامي أكثر من مرة مع آخرين !

□ □

ووصل تعنت المحكمة إلى حد التدخل في حق الدفاع في المرافعة .

. وحدث أن كان الأستاذ عبد الحليم رمضان المحامي يتراجع وفجأة استوقفته المحكمة ... وقررت إنهاء
مرافعته عند الحد الذي تراءى لها وبالطبع رفض المحامي .. بل ورفضت كل هيئة الدفاع .. فهذا الحق لا
تملكه المحكمة خاصة أن المحامي كان يتراجع في صميم موضوع الدعوى ... بل في صلبها وفي مادة اتهام
رئيسية موجهة للمتهمين . وفي صرامة عسكرية شديدة كما لو كان المتحدث يلقي أمراً قتالياً في ميدان ،
قال رئيس المحكمة :

— المحكمة تأمر الدفاع بالتوقف عند هذا الحد ..

وقال المحامي : إنه لا يسمح لأحد كائنا من كان أن يأمره بأمر يمنعه كمدافع عن أحد الخصوم في الدعوى . وإننا كمدافعين لسنا جنوداً في جماعة عسكرية .

وهاج الدفاع ... وانفعل ...

فرد رئيس المحكمة : إن هيئة الدفاع تحدث شوشرة في القاعة ... وطلب من سكرتير المحكمة تسجيل

ذلك !!

ووقف الدفاع .. وأصر على محو عبارة الشوشرة لأنه لا يجوز مخاطبة المحامي بمثل هذه العبارة من المحكمة التي يكن لها كل احترام . ولأن الاحترام هو أساس التنظيم القضائي بين المحكمة والدفاع .. ولأن الدفاع في موقفه هو قاض واقف ولأنه لم يشوشر من حيث الواقع . لكنه أبدى ويبدى طلبات تخص المتهم .

وكان خالد قد وقف في بداية الجلسة وطلب تنحية أحد المحامين المترافعين عنه والاكتفاء بالباقي ... ولم يعجب هذا رئيس المحكمة الذي حاول أن يسأل خالد — بشكل يفهم منه أنه استجواب له — عن أسباب ذلك ؟

فقال الدفاع الباقي عن خالد : إنها أسباب شخصية وليس للمحكمة أن تسأل .. وليس لها عموماً أن تتدخل في العلاقة بين المتهم ومحاميه ، وإذا كان خالد لا يريد أن يفصح عن الأسباب الشخصية ، فذلك من إطلاقات حقوقه . ولا يقبل أى محاولة لاستدراج المتهم لكشف أسرارهِ والتي قد تسمى للمتهم .. أو تسمى للمحامي الذي طلب تنحيه .

« نحن جميع المحامين نحفظ للجميع سره واحترامه ووقاره ، وحتى لا يفسر سلوكي أو سلوك المدافعين بالجلسة على أنه موافقة على مانري أنه لا يمكن أن يوافق عليه » .

ووقف الأستاذ عبد الحلیم رمضان يلتمس من المحكمة سماع باقي المرافعة وترفض المحكمة .. وتطلب من الأستاذ حافظ الحتام محامي (قواد الدواليبي) أن يبدأ مرافعته .. لكنه قال :

— إنه له مواعيد حددتها له المحكمة ولا يقبل منه أن يتراجع على أنقاض مرافعة زميل له ا

قال رئيس المحكمة :

إن إصرار الأستاذ المحامي على أن يبدأ مرافعته في المواعيد التي يقول عنها يعتبر خروجاً على قرار المحكمة وتأمراً بتفريجه خمسين جنيتها مع اخطار نقابة المحامين لاتخاذ اللازم قبله .

فقال الأستاذ حافظ الحتام :

— إنه لم يتراخ في الدفاع .. وإنه جاهز بعد أن يكمل الأستاذ عبد الحلیم رمضان مرافعته وإن كنت قد ربيت دفاعي على أساس استكمال دفاعه . وإن قرار المحكمة بمجدولة الدفاع بالصورة التي قررتها

وقاطعه رئيس المحكمة :

— المحكمة تمنع الأستاذ المحامي من الاسترسال ... وقد سبق التنبيه عليه لاستكمال مرافحته . وأن المحكمة تصر على المواعيد التي حددتها للمرافعة على أساس الانتهاء في خلال أسبوعين كحد أقصى ... وقد أمرت المحكمة بتنحية الأستاذ/ حافظ الختام عن المرافعة عن موكله وندبت بدلا منه الأستاذ / محمد عبد المقصود !

— ووقف المتهم ليقرر أنه أعاد توكيل الأستاذ حافظ الختام وأنه يتمسك به .

وبإصرار غريب رد رئيس المحكمة قائلا :

— إن المحكمة تعيد تنحية المحامي عن المرافعة !

ويقف المتهم مرة أخرى ويطالب بمحاميه ، وترفض المحكمة ، ويتكرر الموقف مرة ثالثة وهنا يقف المحامي الذي انتدبته المحكمة ليعلن : أنه لا يجوز له الحضور كمنتدب مع متهم يتمسك بمحاميه الموكل .. وأنه لا يجوز أبداً إجبار متهم على أن يقبل محامياً عنه ويرفض آخر .. وأن هذا ليس حق المحكمة .

ولا يجد رئيس المحكمة مفر سوى أن يطلب من عبد الحليم رمضان أن يكمل دفاعه ... !!

كان المحامي الذي انتدبته المحكمة هو أحد رجال القضاء العسكريين سابقاً ... وكان الموقف الذي اتخذته كفيلا بإقناع المحكمة أن الدفاع وحدة واحدة وأنه يمكن أن ينسحب المحامون كما سبق لهم أن فعلوا ...

□ □

كان الانسحاب الأول بسبب تلفظ المحكمة بعبارات عدها الدفاع اعتداء على أحد المحامين .. وكان ذلك بعد أن تعنتت المحكمة مع المحامين ورفضت الاستجابة لطلباتهم ...

يومها تم اثبات اعتراض المحامين في محضر الجلسة ... وإثبات انسحابهم كذلك .. وفيما بعد ثبت أن محضر الجلسات قد جاء خالياً من مثل هذا الأمر ... وغيره الكثير

توجهنا يوماً إلى قصر عابدين بالأرواب السوداء وتقابل معنا السيد / اسماعيل سرهنك أحد أمناء رئاسة الجمهورية .. كان الغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية تنبيه رئيس الجمهورية الجديد والذي قال إنه يبدأ عهداً جديداً ، لما يحدث في المحكمة العسكرية والآثار السياسية والإعلامية المترتبة على شكل المحاكمة وما يجري فيها .

وكان لي شرف أن سجلت في سجل رئاسة الجمهورية نيابة عن هيئة الدفاع هذه العبارة :

« بصفتكم ضابطاً مصدقاً في الدعوى فإن ما يجري في المحكمة العسكرية العليا في القضية رقم ٨١/٧ يسىء للقضاء ويسىء لمصر .. ولا نريد أن يقال عن مصر ما تقوله أجهزة الإعلام عن إيران من أن المحاكمات تجري سرية وبلا دفاع ... وأن أحكام الأعدام تصدر بالجملة »

وقيل وقتها إن رئيس الجمهورية قد رفض مقابلة المحامين حتى لا يتدخل في القضاء !! وصدر شبه بيان بهذا المعنى نشر في الصحف ، مما اضطر هيئة الدفاع إلى عقد مؤتمر صحفى عالمى فى اليوم التالى مباشرة ، تلى فيه بيان صادر عن هيئة الدفاع يشرح ظروف المحاكمة . وأسباب الانسحاب والغرض من التوجه لرئاسة الجمهورية . وفيما بعد قبض على عبد الحليم رمضان المحامى وكاد أن يتم القبض على جزء كبير من هيئة الدفاع بعد انتهاء المحاكمة بأيام بسبب هذا المؤتمر ا

وكان الانسحاب الثانى بعد إصرار النيابة على إبداء مرافعتها فى ذات جلسة سماع الشهود ورفض طلبات الدفاع فى استدعاء شهود نفى ا

□ □

واستمرت جلسات المحاكمة .

وكان لازماً الرد على ما قاله المفتى من أنه لا يجوز تكفير الحاكم .. لأنه هو الذى يقيم الحد ...

وتسأل الدفاع وقتها : إذا كان الحاكم هو الذى يقيم الحد فإنه لا يمكن أن يقيم الحد على نفسه .. وإن أعمال المسلم هى التى تكفره لأن أحداً لا يستطيع أن يكفر أحداً .. وبالتالى يحق للمسلم الذى قتل الحاكم لخروج الأخير بأعماله عن دائرة الإسلام . فإنه يباح للقاتل ذلك لأنه بذلك يكون قد أزال المنكر ... ويكون قد أدى واجبا عليه . وإذا جحد أحد ما جاء فى كتاب الله فقد كفر وإذا كان الأصل أن لا يكفر الحاكم إلا أهل الحل والعقد فى المجتمع الإسلامى الكامل كما حدث مع على بن أبى طالب ، فإن هناك أكثر من دليل على ردة الحاكم منها جعله اليهود أولياء له .. وصلحه مع إسرائيل واستهزائه برجال الدين واستهزائه من طلب المسلمين الحكم بما أنزل الله وقوله أنه لا سياسة فى الدين ولا دين فى السياسة ... إلخ .

وقلنا إن هناك فتوى فى ١٤ شعبان ١٣٦٦ هـ (١٩٤٤ ميلادية) وقيل إجابة لسؤال عن المعاملة ما بين المسلمين واليهود .. ولقد أجابت الفتوى وقتها بأن المسلم يكون مرتداً وتنطبق عليه كل الآثار المترتبة على ارتداده بما فيها التفریق بينه وبين زوجته .

وإن على كل مسلم أن يخرج على الحاكم الكافر عملاً بالحديث الشريف من رأى منكم منكراً ... إنه فحرض عين ..

صحيح نصح بعض الفقهاء بالصبر على الحاكم إلا إذا ظهر كفر بواح وأصبح لكل مسلم فرض عين . ولكن الخروج على الحاكم يصح وبالسيف ، فأبو بكر عندما قال إن أسأت قومونى فقد كان يخاطب عامة المسلمين وهو نفس ما حدث بعد ذلك من عمر بن الخطاب عندما يخاطبه الأعرابى : لو رأينا فيك اعوجاجا لقومناه بسيوفنا .

لقد قال أبو حنيفة : إنه لا يستطيع أحد أن يكفر أحداً ، لكن أعمال المسلم هى التى تكفره ، لأن

الإمام وهو محصن يجوز لأى فرد أن يقتله ، لأنه إن فعل ذلك فإنه يكون قد أزال المنكر وأدى واجباً عليه .

□ □

وبينا الصراع محتدم على هذا النحو بين الدفاع والمحكمة ، كانت أجهزة الإعلام الرسمية تواصل مهمتها فى تشويه صورة المتهمين .. فكتب أنيس منصور رئيس تحرير مجلة (أكتوبر) فى شهر فبراير ١٩٨٢ : إن مصر مستحتفل فى شهر ابريل ١٩٨٢ بمناسبة .. الأولى هى تنفيذ حكم الاعدام فى قتلة السادات .. والثانية هى الاحتفال باستلام باقى سيناء من اسرائيل ... وكان هذا الذى قيل وقتها كشفا عن تحديد مسبق بموعد الأحكام ... ووقف الدفاع يطلب محاسبة أنيس منصور على ما ارتكبه فى حق العدالة من محاولته التأثير فيها بما قال ... وأمرت المحكمة بإحالة الموضوع للنائب العام للتحقيق ... لكن لم يحقق أبدا مع أنيس منصور على ما قاله ، وكان قرار المحكمة هروبا من الاستجابة لطلب الدفاع باستدعاء أنيس منصور لسؤاله عن مصدر معلوماته عن الحكم الذى قال أنه سيصدر فى الدعوى .

وفى ما بعد ثبت أن ما قاله الكاتب هو الحقيقة فلقد أعدم خالد وزملاؤه بالفعل قبل عشرة أيام من الانسحاب الإسرائيلى عن باقى سيناء !

فى ذات الوقت كتب موسى صبرى فى مجلة آخر ساعة عن خالد وزملائه .. وقال عن الواقعة إنها « الجريمة العاهرة » !! ولم يكن مقبولا منه أن يقول ذلك !

ولم تكن الواقعة أبداً جريمة عاهرة ... على الأقل من وجهة نظر المحامين الذين يترافعون فى الدعوى ... ، وقمت ومجموعة من الزملاء بكتابة عريضة جنحة مباشرة ضد موسى صبرى .

وحال دون رفعها أمران : أن خالد وعبد الحميد رفضا أن يرد على موسى صبرى ... وتطور أحداث المحاكمة وابقاعها السريع .. والسريع جداً الذى أخذنا لدرجة أن استمرت المرافعات إلى وقت متأخر ليلاً .. وكل يوم تقريباً .. فضلاً عن أنه كان يلزم طلب رفع الحصانة عن موسى صبرى باعتباره عضواً بمجلس الشورى !

□ □

وأثناء نظر الدعوى توفى الأستاذ عبد العزيز الشوربجى المحامى ... وتحولت جنازته إلى مظاهرة كبرى ... وكان مستحيلا على هيئة الدفاع أن تجلس المحاكمة ... وأنابت محاميا عنها ليثبت فى محضر الجلسة وفاة المرحوم / عبد العزيز الشوربجى المحامى وقدمت المحكمة عزاءها لممثل هيئة الدفاع .. لكن فى اليوم التالى فوجئت هيئة الدفاع أن المحكمة أصدرت قراراً بتفريم أربعة محامين كل منهم خمسين جنياً ، وكان ثلاثة منهم قد سبق تفريمهم وهم عبد الحليم رمضان ، حافظ الختام وشوقى خالد . وأضيف لهم هذه المرة محمد رزق المحامى المنتدب من نقابة المحامين الفرعية بالقاهرة .

وترافع الأستاذ / عبد الحليم عن الغرامة المحكوم عليه بها وكانت فرصة لأن يدفع بعدم دستورية النص

الوارد في قانون الإجراءات بجواز تقديم المحامي المترافع ... وطلب تمكينه من رفع دعوى بعدم دستورية هذا النص ... وأصدرت المحكمة قرارها بعد ثلاث ساعات من المرافعة بإقالته وحده من الغرامة ، وطلبت أنا من جانبي أيضاً توكيله في المرافعة عنى لأن المحكمة لم تقيلى من الغرامة ... وبدأ المحامي يتكلم ... وقبل أن يدخل في موضوع المرافعة أصدرت المحكمة قرارها بإقالتي من الغرامة ... تداركت امكانية أن تتكرر المرافعة فأقلت المحامين الباقين كذلك من الغرامة .

واستمرت جلسات المحاكمة .

وبعد أن أثبت الدفاع أن السادات لم يصب برصاص المتهمين ، طالب بإعادة التحقيق في الواقعة ، لكشف الجناة الآخرين .

ورفضت المحكمة الاستجابة للطلب .

وقال الدفاع :

— إن القضاء لا ينبغي أن يتأثر بشخص الجنى عليه وضرب مثلاً بقضية مقتل المستشار الخازندار والقبض على قتله وإحالتهم لمحكمة الجنايات . وقتها تصور الشعب أن القضاء سيفتك بهؤلاء القتلة . ولكن القضاء المصرى العظيم حقق الدعوى في نزاهة وحكم بقضاء هو في سجل الشرف لقضاة مصر ...

« وإذا كان الجنى عليه في هذه القضية هو قائدكم الأعلى ولكم في بعض الجرحى والمصابين أصدقاء أو زملاء سلاح إلا أننا واثقون أنكم على نفس القواعد ستسيرون فأنتم أفضل خلف لخير سلف .. »
« المهم أن القضية لا يمكن الحكم فيها حكماً صحيحاً صائباً بعيداً عن الملابس والظروف التي أحاطت بالمتهمين الذين من بينهم الضابط والطبيب والمهندس والطالب .. »

□ □

وفي جلسة ١٣ / ٢ / ١٩٨٢ وقعت مفاجأة لا بأس بها .. كشف المتهم صلاح بيومى عن اثنين من الموجودين داخل القاعة « قاعة المحكمة » وقال إنهما من الذين قاموا بتعذيبه ... وحاول الاثنان أن يختفيا . وكان لى شرف اقتيادهما للمنصة التي سألتها عن اسميهما وقال الأول إن اسمه عبد العظيم فرج ، والثانى أحمد سعيد محمد من المخبرات الحربية !

وأحالتها النيابة للتحقيق بعد أن أمرت بإخراجهما من الجلسة غير مقبوض عليهما ... وفيما بعد تبين أنه لم يتم أى تحقيق ... بل لم يتم إثبات الإجراء بمحضر الجلسة .. لدرجة أننا فكرنا أن يتطوع أحد أعضاء هيئة الدفاع ليوجه إتهاماً للمحكمة بالتزوير في محاضر الجلسات .. التزوير بالترك .. لكن حال دون ذلك تطور جديد !

□ □

كان قد تم الاتفاق بين هيئة الدفاع على أن يتم تقديم طلب للمحكمة الدستورية العليا للفصل في

تنازع الاختصاص بين المحكمة العسكرية ومحكمة أمن الدولة العليا . خاصة بعد أن ثبت أن ذات المتهمين بما فيهم المتهمون الأربعة جرت إحالتهم عن ذات التهم بقرار نيابة أمن الدولة العليا إلى محكمة أمن دولة عليا طوارئ ...

وكان مجرد قبول الطلب من المحكمة الدستورية العليا طبقاً لقانونها أن توقف كلتا الجهتين القضائيتين أى إجراء قضائى .

وجاء الأستاذ عبد الحلیم رمضان بما يفيد أن المحكمة الدستورية قد قبلت طلب تنازع الاختصاص .. وطلب وقف السير فى الدعوى ...

وقال المدعى العام العسكرى : إن القضاء العسكرى هو وحده الذى يحدد الاختصاص .

ورد الدفاع بأن ذلك ليس صحيحاً . وأن المادة التى يستند اليها الدفاع وهى المادة ٤٨ من قانون الأحكام العسكرىة قد قضى بعدم دستورتها .. وأتينا لسنا بصدد تحديد اختصاص .. إنما نحن بصدد تنازع فى الاختصاص .- ولقد رفضت المحكمة أن تضم محاضر تحقيقات نيابة أمن الدولة التى أجرتها مع المتهمين للقضية الماثلة ! .

وقررت المحكمة عدم قبول الطلب والاستمرار فى المرافعة وأخذ الدفاع فرصته للتداول ثم تحدث بمثله أمام المحكمة من جديد فقال :

— إن هيئة الدفاع ترى بعد إعلان هذا القرار أنه يطوى اخلاصاً باليمين القانونية للقضاة العسكرىين المنصوص عليها بالمادة ٥٦ من قانون الأحكام العسكرىة . فيما نصت عليه « أقسم بالله العظيم أن أحكم بالعدل وأحترم القانون » . لأن فى القرار الذى أصدرته المحكمة تعدياً على أحكام قانون المحكمة الدستورية فيما نص عليه من اختصاصها دون غيرها فى ولاية الحكم فى مسائل تنازع الاختصاص كافة عملاً بالمادتين ٢٥ ، ٣١ والفقرة الأخيرة من المادة الثانية التى اعتبرت الدعاوى المقدم فى شأنها طلب التنازع موقوفة من وقت تقديم الطلب . فضلاً عن تكوين الواقعة للجريمة المنصوص عليها فى الفقرة الأولى بالمادة ١٢٣ عقوبات المعدلة بالقانون رقم ١٢٣ لسنة ١٩٥٢ والتى نصت على أنه يعاقب بالحبس والعزل كل موظف عمومى استعمل سلطة وظيفته فى وقف تنفيذ الأوامر الصادرة من الحكومة أو أحكام القوانين . ومنها دون شك قانون المحكمة الدستورية العليا .

« وترى هيئة الدفاع أن هذا الإخلال والتجاوز لحدود القانون يكون غدراً وخطأً مهنياً جسيماً من المحكمة يبرر للمتهمين الحق فى مخاصمة المحكمة فى أشخاص قضائتها وفقاً لأحكام القانون لعدم اطمئنان المتهمين ومدافعهم إلى هيئتها الموقرة بعد ارتكاب هذه الجريمة الميينة الوصف فى مادة العقوبات بحقوقهم فضلاً عن الأسباب الأخرى التى ستبدى فى صحيفة التقرير بالمخاصمة أمام الجهة القضائية المختصة »
وأضاف الدفاع :

— لقد تقدم دفاع المتهمين إلى إدارة المدعى العام العسكرى والنيابة العسكرىة بطلب التصريح بانتقال موثق من الشهر العقارى للسجن الحرنجى لتوثيق عقود وكالات رسمية من المتهمين ومدافعهم ولم تبت إدارة

المدعى العام العسكرى فى هذه الطلبات حتى الآن ، الأمر الذى يرر للمتهمين حقاً فى مخصصة
المسبيين عن تعطيل توثيق هذه الوكالات طبقاً لأحكام القانون . لأنه لا يجوز فى أى شريعة أو قانون أن
يحال بين المحبوسين احتياطياً واستعمال حقوقهم القانونية فى توكيل من يشاءون من محامين أو غير
محامين |

— وانتهى ممثل هيئة الدفاع إلى التماس الأمر فوراً لموثق الشهر العقارى بدخول السجن الحرى لتوثيق
الوكالات لاجراءات المخصصة أو ما يراه المتهمون . مع تأجيل نظر الدعوى لاتخاذ إجراءات المخصصة
بمجرد صدور هذه التوكيلات . وأن هذا دفع ودفاع جوهرى لا يجوز مصادرته بأى وسيلة ... وذلك دون
اخلال بحق المتهمين والمدافعين فى اتخاذ الموقف المناسب بعد اعلان قرار المحكمة فى هذا الطلب الجوهري
وهو متعلق بصلاحياتها فى نظر الدعوى . وبعد أن أفصح المتهمون بلسان دفاعهم عن وجود هذه
الأسباب المبررة للمخصصة التى تنعقد ولاية الحكم فيها لمحكمة أخرى فى خصومة بين أشخاص القضاة
وأشخاص المتهمين بما يؤدى إلى عدم توافر أسباب الحيده فى نظر الدعوى قبل الحكم فى قضية
المخصصة ..

وسألت المحكمة : هل يعنى هذا انسحاباً للمحامين !؟

فقال الدفاع :

— واضح مما قلناه أن ذلك لا يعنى انسحاباً من المدافعين . وإنما يعنى إصراراً وتصميماً على السير
بالدعوى فى قنواتها القانونية وعدم الانحراف بها إلى غير الطريق القانونى الذى يلتزمه المدافعون من مبتدأ
تحملهم أمانة وشرف الدفاع عن هؤلاء الأبطال |

□ □

وأصدرت المحكمة قراراً بنسخ صورة من محضر الجلسة .. وإحالة الأستاذ عبد الحليم رمضان إلى
النيابة العسكرية للتحقيق معه . بتهمة اعتدائه على المحكمة !!

ونادى رئيس المحكمة على الحرس ... ورفع الجلسة ... وتكهرب الموقف |

سحب بعض أفراد الحراسة أسلحتهم وجعلوها فى وضع الضرب .. ورفض بعض الضباط القبض
على المحامى ... أو مجرد الاقتراب منه .. بل دخلوا إلى غرفة المداولة لمحاولة إثناء رئيس المحكمة عن
قراره .. وزاد انفعال المحامين بالموقف ... ورفضوا إخلاء القاعة والتوجه إلى المكان المخصص لهم بناء
على طلب قائد الحرس ... ووقع أكثر من اشتباك .. وفى دقائق قليلة كان قد صدر خطاب مكتوب
من العقيد محمود عبد القادر موجها لإدارة المدعى العام العسكرى الذى كان قد سبق وغادر المحكمة
إلى مكتبة . وتضمن الخطاب :

« مرفق طيه السيد عبد الحليم رمضان المتهم بالاعتداء على المحكمة بجلسة اليوم ١/٣/١٩٨٢ تحت
الحراسة اللازمة للتحقيق معه ... وجرى المحامى من لقبه .. وأصبح متهما ... وأصبح طى خطاب |
وكان أمراً مضحكاً ومبكياً فى ذات الوقت ...

وحاول الدفاع الدخول لغرفة المداولة لاقناع المحكمة بأن يشمل قرارها بالقبض على المحامي القبض على باقي المحامين ، لأن المحامي في حديثه ، وكما عبر صراحة لم يكن يتحدث إلا باسم هيئة الدفاع .. ولكن كان ذلك مستحيلا .

وقدم لواء قائد الشرطة العسكرية ليصطحب المحامي ولينفذ قرار المحكمة .. وتدخلت بعد أن اتفق على تصعيد الموقف ليتم القبض على كل المحامين ... وحدث تشابك بالأيدي ... ورفعت الأسلحة لولا تدخل أحد أفراد الحراسة لحمايتي ..

وتم اصطحاب المحامي ومعه محامون رفضت الحراسة أن يستقلوا معه ذات العربة المدججة بالسلاح .. ورافق العربة عربات أخرى بجراس أكثر عدداً منعاً من هروب المتهم الخطير !!

□ □

عدنا إلى قاعة الجلسة ... ووقف أكبر المحامين سناً وكان الأستاذ / اسماعيل النجار – ليقول للمحكمة :

« باسم كل زملائي المحامين ونيابة عنهم أقول إن الأستاذ / عبد الحلیم كان يتحدث باسمنا جميعاً وهذا قاطع من العبارات التي قالها ... ومن اسلوب هيئة الدفاع من بداية المحاكمة من أن حديث أي محام إنما يتم باسم كل هيئة الدفاع وإذا كانت الهيئة الموقرة قد رأت أن ما حدث يشكل جريمة فإننا نلتمس مع كل التقدير والاحترام أن تصحح المحكمة خطأها وأن تأمر بالقبض على كل هيئة الدفاع الماثلة بجلسة اليوم ... وإن أمكن ، من تغييب منهم أيضا ولا أظن أنهم سيخالفون ...

وسألت المحكمة المحامين :

هل تنسحبون ؟

فقال الدفاع :

— إننا قلنا قبل ذلك إننا لا ننسحب ... والدعوى قانوناً تعتبر موقوفة !

.ووجه رئيس المحكمة طلباً للدفاع المتهم العاشر الذي كان عليه الدور في المرافعة أن يبدأ ..

فقال المحامي : الدعوى موقوفة ولا أستطيع أن أترافع !

وأعقبه المحامي الموكل عن المتهم الذي يليه ... وهكذا فأصدرت المحكمة قرارها بتأجيل نظر

الدعوى لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٣ أى تأجيل الدعوى لمدة ٤٨ ساعة !

□ □

توجهت هيئة الدفاع لإدارة المدعى العام العسكري لحضور التحقيق مع زميلهم ... ورفض دخول المحامين ...

وتوجه المحامون إلى النقابة العامة .. ولم يكن هناك إلا المجلس المعين .. لكن استمر تواجد المحامين فيها ... وأصدروا من هناك بياناً وزع على الصحفيين !

□ □

لم يبدأ التحقيق مع عبد الحليم رمضان إلا في العاشرة مساءً أى بعد حوالى ١٢ ساعة من القبض عليه ... وأصدرت النيابة في الثانية عشرة بعد منتصف الليل قرارها بالإفراج عنه بكفالة ... وتحديد جلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٣ لمحاكمته عسكرياً . أى في ذات تاريخ الجلسة الجديدة .

وفي مساء نفس اليوم ١ / ٣ / ١٩٨٢ حضرت السيدة الفاضلة والدة خالد لتطمئن على المحامين ١١ وأثناء انصرافها من النقابة صدمتها دراجة بخارية ... وأخذ قائد الدراجة ييكى بعد أن أصابته شبه هستيريا بعد أن علم أن من صدمها هي أم خالد الاسلامبولي !

في مساء نفس اليوم ... وفي اليوم التالى وطوال النهار والمساء كان يمارس ضغط عنيف من قبل القائمين على أمر السجن الحربي ... والمخابرات العسكرية .. وأعضاء النيابة على المتهمين لاستبدال المحامين .. وبالذات محامو المتهمين الأربعة . نفس ما حدث في أثناء انسحاب المحامين السابق . ورفض المتهمون .. وتمسكوا بمحاميتهم ... في المرة الأولى كان هناك انسحاب وتمسك المتهمون .. وفي هذه المرة لم يكن هناك انسحاب وكان التمسك أشد وأكثر إصراراً .

□ □

اجتمع مجلس النقابة الفرعية لمحامي القاهرة في ١٩٨٢ / ٣ / ٢ وصدر عن الاجتماع بيان أرسل إلى المحكمة .. إلى وزير الدفاع .. وإلى وزير العدل وإلى رئيس الجمهورية يدين تصرف المحكمة مع المحامين ... ويؤكد حق المحامين في استخدام الأسلوب الذى يرونه ... واستنكروا القبض على المحامى ... وانتهى البيان إلى تكليف المحامين باستكمال واجبهم القانونى ... مثلما حدث في المرة الأولى للانسحاب .

□ □

وجاء ١٩٨١ / ٣ / ٣ ...

انقسمت هيئة الدفاع إلى فريقين ...

— فريق توجه للمحكمة العسكرية التى تحاكم عبد الحليم رمضان ، وكان هذا الفريق مع محامين آخرين قد وصل أفرادها إلى ١٠٧ محامين ...

— وفريق ثان توجه لمقر المحكمة العسكرية التى تحاكم المتهمين لحضور جلسة المحكمة ... وكنت مع الفريق الثانى .

فوجئنا بحراسة مشددة .. دبابات .. ومصفحات .. وجنود مدججين بأسلحة ... وثمت احاطتنا

جميعاً .. وكنا حوالى سبعة ... وأبعدنا عن بوابة المعسكر لمسافة كافية وأصبحنا وسط دائرة يحوطها جنود يشهرون أسلحتهم ...

وقيل لنا : ممنوع دخولكم .. إلا بإذن من المدعى العام العسكرى ... وتوجه محام إلى هناك ... ولم يحضر ...

وفجأة قدمت أربع سيارات عسكرية فيات .. بكل سيارة كان يجلس فى الخلف محام .. وبجانب السائق حارس بمدفعه الرشاش ...، لم توقف العربات بالبوابة كالمعتاد .. وسمح لها بالدخول مباشرة إلى حيث قاعة المحكمة ...

واحتج المحامون ... وتقدم أحد الضباط .. وقال إنه يحمل أمراً من المحكمة بإطلاق النار واستعمال القوة قبلنا إذا لم ننصرف من أمام المنطقة العسكرية ...

وتوجه أحدنا إلى مكتب المحامى العام لشرق القاهرة لإثبات الحالة .. ورفض المحامى العام أن يفعل شيئاً .. قال إن ذلك يخرج عن حدود اختصاصه .

وتوجه محام آخر إلى قسم شرطة مدينة نصر ليحرر محضراً لكن قيل له « مستحيل .. ليست لنا علاقة بالقوات المسلحة » .

واستمر وقوفنا ... وبعد أقل من ساعتين كانت العربات التى دخلت بالمحاميين الأربعة قد عادت وأيقنا أن مهمتهم قد انتهت وازداد التحرش بنا ... وقررنا جميعاً التوجه لمكتب النائب العام لإبلاغه بالواقعة .. وجرى تحقيق تولاه المستشار حلمى خليفة رئيس المكتب الفنى والنائب العام المساعد ا

فى مساء نفس اليوم تسربت لنا تفاصيل ما حدث فى جلسة هذا الصباح .. وعرفنا أن المتهمين رفضوا بضراوة حضور المحامين الأربعة الذين انتدبتهم المحكمة للدفاع عن ٢٤ متهماً بعد أن كانت ترفض من قبل حضور محام واحد مع أكثر من متهم بحجة التعارض .

وخطب المتهمون ضمائر المحامين الأربعة ... وتمسك كل متهم بانتم محاميه الموكل والمترافع عنه . وأقتيد المتهمون بعد الاعتداء عليهم داخل القاعة وبحضور هيئة المحكمة الموقرة إلى خارج القاعة ووضع كل متهم فى عربة مصفحة مقيد اليدين والقدمين معصوب العينين ...

واستمر دفاع كل محام عشر دقائق من ورقة مكتوبة بالآلة الكاتبة ١١

وقبل أن ينتهوا كانت إذاعة القاهرة قد أذاعت فى العاشرة صباحاً خبيراً يتضمن أن المحكمة العسكرية العليا قد أصدرت قرارها بحجز الدعوى للحكم لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٦ ١١

□ □

أن تحجز الدعوى للحكم فى يوم ١٩٨٢ / ٣ / ٣ ويحدد للنطق بالحكم لجلسة ١٩٨٢ / ٣ / ٦ فإن الفترة المتاحة للمحكمة لا تتعدى ٤٨ ساعة ١١

وعقدت هيئة الدفاع اجتماعاً بنقابة المحامين .. وحاصرنا الصحفيون ليسألونا ماذا سنفعل ...
في اليوم التالي كان عليّ أن أقوم بتنفيذ ما استقرت عليه هيئة الدفاع ... أن أتقدم للمحكمة
العسكرية بطلب فتح باب مرافعة ... وكان عليّ أن أتوجه بعد ظهر نفس اليوم إلى مقر المحاكم العسكرية
بالعباسية لأقدم هذا الطلب ... تطوع أحد الأصدقاء من المحامين ليكون معي ... (الأستاذ / أحمد
عوض الحمamy) . ووصلنا هناك حوالي الساعة مساء ... ورفض سكرتير الجلسة قبول الطلب ... رفض
الاستلام إلا بتأشيرة اللواء سمير فاضل رئيس المحكمة شخصياً ... والتقيت برئيس المحكمة ... ومعه
أعضاء الهيئة الموقرة ... وقيل أن أتكلم سألتني كيف استطعت الدخول إلى المنطقة العسكرية في هذا
الوقت من الليل ١؟ ... أنت رجل مدني .. وأجبت أنه دخلت في حماية القضاء العسكري .
حمائتكم ... وشرحت له مهتمتي ... ورفض بعد مناقشة طويلة — في جدوى هذا الطلب — أن
يتسلمه شخصياً أو أن يأمر باستلامه !

شرحت ما يوجب قانون المرافعات في هذه المسألة .. للخصم أن يتقدم بأي أوراق .. وللمحكمة أن
لا تستجيب ...

سأل : ما علاقة قانون المرافعات ؟

قلت : أنتم أعلم منا بالقانون ... وقانون المرافعات يكمل قانون الإجراءات الجنائية فيما يتعلق
بالأحوال التي لم يرد فيها نص .. وأن اجراءات مخاصمة القضاة الجنائيين ليس منصوصاً عليها في قانون
الإجراءات ورغم هذا فإن النص المطبق هو قانون المرافعات .

قال : أعلم ... لكن لن أستلم .

قلت : لكنك لا تستطيع أن ترفض !

قال : لا . أستطيع !

قلت : لا تستلم أنت ... فليستلم سكرتير الجلسة .. ثم مزق أنت الطلب ... فقط يوقع لي
بالاستلام .

قال : نحن ورائنا عمل ... أرجوك انصرف أفضل !

قلت : أريد أن يسترخ ضميري !

قال : لقد فعلت ما عليك !

وطلبت أن أنتظر .. حتى يخلو الرئيس لنفسه وربما بعد مداولة يقبل الطلب ... كان ظني أنه يمكن
أن يتصل الرجل بأي جهة ويسألها في الإجراء .. وقد يجد نصيحة منها بقبوله .

فقال : أنت حر ... ونحن لسنا مسئولين عن وجودك في هذا الوقت في منطقة عسكرية !

ولكنني انتظرت بالفعل أكثر من ساعة ... وأرسل لي سكرتير الجلسة .. وتصورت أنه سيأمره
باستلام الطلب ... لكن السكرتير عاد ليقول إن القرار نهائي ... لن تتسلم المحكمة أية أوراق !

وغادرتنا المنطقة العسكرية ... بعد أن استوقفتنا البوابة التي سبق لها أن سمحت بدخولنا ... وأشهر السلاح في وجهينا ... لكن كان هناك بين الحراس من جعل المسألة تمر بعد أن عرف بشخصياتنا وعرف أني زميل قديم في الجيش !

عدنا لنقابة المحامين ... تجمعت قيادات عديدة من الأحزاب السياسية وحزبي العمل والتجمع ، وبعض القوى المستقلة من الناصريين والوفديين . واستمر النقاش فيما يجب أن يتبع ... وكان قد تم إرسال صورة من طلب فتح باب المرافعة مشفوعاً بذاكرة إلى السيد الضابط المصدق : رئيس الجمهورية .

وفي صباح الجمعة ١٩٨٢ / ٣ / ٥ كان عليّ أن أكمل المهمة ... ومعى مجموعة من المحامين ... أن أسلم طلب فتح باب المرافعة في أي جهة عسكرية .. ولتكن السرية ٢٨ شرطة عسكرية المختصة عسكرياً بكل اجراءات التقاضى العسكرية ... وحاولوا في سرية الشرطة أن يفعلوا شيئاً .. وتم الاتصال بمدير إدارة القضاء العسكري بمنزله ... وبمستولين في وزارة الدفاع ... وأحالونا إلى السرية الخامسة شرطة بعاشرين .. للتوصل إلى منزل رئيس المحكمة لتقديم الطلب إليه في منزله ... لكن تكن النيات الطيبة وحدها تكفى ... وفشلنا ... وفي آخر النهار تجمع عدد آخر من هيئة الدفاع ... وتوجهنا إلى قسم مدينة نصر لمجرد فتح محضر بإثبات حالة !

وفي القسم كاد أن يقع أكثر من اشتباك . وتم الاتصال بمديرية الأمن .. وبمنزل الوزير بواسطة قائد قطاع شرق القاهرة .. وقيل بصراحة : .. إنه لا دخل لنا !

□ □

وجاء يوم ١٩٨٢ / ٣ / ٦ .. يوم النطق بالحكم ... وتوجه بعض الزملاء على أمل حضور المحكمة .. وحضور اجراءات النطق بالحكم ... تصوروا أن المحكمة ستنطق بالحكم في جلسة علنية ... لكن الذين توجهوا إلى المحكمة ما كادوا يتعدون نفق صلاح سالم (على بعد أكثر من ٣ كيلو من منطقة الجبل الأحمر وحيث موقع المحكمة) حتى فوجئوا بإذاعة الحكم في موجز أنباء العاشرة صباحا وكان يقضى بإعدام الخمسة الأول ! .

أما كيف تمت جلسة النطق بالحكم .. فكانت كالتالي :

سأل المتهمون عن المحامين ... وقيل لهم إنهم انسحبوا .. ورفض المتهمون أن يتم سماع الحكم في حضورهم ... كانوا قد علقوا لافتات حمراء ... عليها آيات قرآنية ... وعلقوا على صدورهم الأحكام التي توقعوها لأنفسهم ... وأنهم شهداء ... وحاول أحدهم أن يلقي بيانا باللغة الانجليزية إلى الصحفيين الذين حضروا ... ومنع بالقوة .

وتم قطع الكهرباء عن قاعة المحكمة حتى يستحيل تصوير الجلسة بالفيديو وتم اقتياد المتهمين بعد تكييلهم إلى خارج قاعة المحكمة ... وتم تعصيب عيونهم ... ووضع كل منهم بمصفحة ... وعقد رئيس المحكمة جلسة النطق بالحكم في ردهة خارج القاعة بحجة أن الكهرباء يستحيل عودتها ونطق بأحكامه وأسدل الستار على دوره ...

وفيما بعد .. في أول يونيو ١٩٨٢ كان عضو اليمين قد أحيل للتقاعد لأنه قيل إنه أظهر تعاطفا مع المتهمين أثناء التداول .. وفي أول يوليو أحيل الدكتور اللواء رئيس المحكمة الى المعاش .. وحل مكانه (كرئيس لفرع المحاكم العسكرية) عضو اليسار .

□ □

وبدأ مشوار جديد للدفاع .. وانتشر المحامون في أماكن مختلفة . كان هناك من توجه لاستلام صورة من أسباب الحكم .. قيل له : تعال هات ورقة وقلما وانقل ما تريد من الأسباب .. وتحت الحراسة .. في مقر إدارة المدعى العام العسكري ا

ولجاناً إلى القضاء الإدارى ... لنطلب الحكم بالزام إدارة المدعى العام العسكري .. وإدارة القضاء العسكري .. ووزير العدل .. ورئيس الجمهورية وكل مسئول عن المحاكم العسكرية بتسليم المحامين صورة من الحكم ا

وكان هناك من يتولى-الاتصال بالسياسيين وزعماء الأحزاب وتم ..الاتصال بالمهندس ابراهيم شكرى رئيس حزب العمل والأستاذ / خالد محى الدين رئيس حزب التجمع وغيرهما وتصورنا أن ثمة جسراً يمكن أن يكون ممدوداً بينهم وبين الرئيس الجديد للحيلولة دون أن يصدق على الحكم ... أو لإقناعه بإعادة المحاكمة مرة ثانية أمام محكمة تحقق العدل للمتهمين .. وكانت الردود التي تصلنا كهيئة دفاع تدعو للاطمئنان إلى أن فوجئنا بأنه تم التصديق على الحكم يوم السبت ٢٠/٣/١٩٨٢ والرئيس في طريقه للخارج ... وقيل إن التصديق تم في مطار القاهرة ا

وبدأ حساب مدة الخمسة عشر يوماً التي يتعين خلالها تقديم التماس بإعادة النظر لرئيس الجمهورية ...

وتم تداول الدعوى في مجلس الدولة ... وكان المؤمل أن تستجيب المحكمة للطلب وأن تأمر بتعيين هيئة الدفاع من لقاء المتهمين بالسجن الحرنى للتفاهم معهم حول أسباب الاتماس ... وحاول محامو الحكومة تعطيل نظر الدعوى ا

وكنا قد تقدمنا في أول ابريل أنا والأستاذ عبد الحليم رمضان بطلب الى المدعى العام العسكري يتضمن الرغبة في :

١ - تسليم هيئة الدفاع صورة من أسباب الحكم .. وصورة من التقرير المرفوع لرئيس الجمهورية بالتصديق على الحكم^(١) مع استعدادنا لدفع الرسوم .

٢ - التصريح بزيارة موكلينا المحكوم عليهم بالإعدام .

٣ - التصريح بأمورى الشهر العقارى لدخول السجن الحرنى لتوثيق توكيلات للمحامين .

(١) كانت قد تنازرت المعلومات بخصوص مذكرة التصديق المعدة بمعرفة القضاء العسكري عن الحكم .. كانت هناك معلومة تسربت أن المذكرة انتهت إلى طلب إلغاء الحكم لبطلان في الاجراءات . ومعلومة ثانية أن الحكم قد جرى التصديق عليه دون مذكرة ... أو بعد رفع المذكرة منه .

وصدر الحكم في اليوم السابق على انتهاء مدة الخمسة عشر يوماً ... وتوجهت لإعلانه مع المحضر المختص وتنفيذه باستلام أسباب الحكم ومدوناته .. ومذكرة التصديق ... ورفض المختصون استلام الاعلان ... وبالتالي استحال التنفيذ .^(٢)

وفي اليوم الأخير ... توجهنا ثانية وفي مواعيد العمل الرسمية ... للإعلان ولتنفيذ الحكم ومعنى المحضر المختص ... واستلم نائب المدعي العام العسكري الإعلان ... ورفض تنفيذ ما جاء فيه ... وأثبت المحضر ذلك !



وفي أثناء حضورنا بمجلس الدولة في دعوى أخرى كان قد أقامها الأستاذ عبد الحلیم رمضان لالزام رئيس الجمهورية بتمكين الأستاذ / أحمد شوقي الاسلامبولي المحامي والد خالد من زيارة ابنه في السجن الحرى أو زيارة خالد له في سجن بور سعيد أو أى سجن آخر يكون قد أودع فيه^(٣) في أثناء ذلك تساءلنا لماذا لا نحاول أن نزور خالد وزملاءه ... ماذا سنخسر لو حاولنا وفشلنا ... وقررنا أن نتوجه للسجن الحرى ولنحاول ... وفي طريقنا اشترينا بعض الجاتوهات لهم .

وصلنا السجن .. سئلنا عن تصريح المدعى العام العسكري ... وقبلها بيوم أو يومين كان قد رفض ... وبعد نقاش بسيط استخدمنا فيه مخاطبة القلوب والضمائر ... وعلاقتي القديمة بالجيش سمح لنا^(٤) . على أن نقابلهم الخمسة واحداً واحداً ...

اصطحبنا أحد الضباط إلى أحد عنابر السجن ... تسلموا منا علبة الجاتوه .. وضعوها على منضدة .. بعد أقل من خمس دقائق جاء خالد ... ابتسامة غامرة تملأ وجهه ... راحة غريبة تبدوعلى سحنته ... تعطر بالمسك ... احتضننا واحداً واحداً ... وقبلنا أكثر من قبلة ... ضحكاته تملأ أركان القاعة ... لفت نظره العلبة الموجودة على المائدة تحت النافذة ... ضحك ... نحن مازلنا صائمين .. لماذا ؟ وقد برآكم الحكم من قتل من كانوا مع السادات .. لنقابل الله ونحن صيام !

شرح له الأستاذ / عبد الحلیم مضمون الطعن ... والحكم الخاص بوالده ... أكد خالد أنه استشهد من ٦ أكتوبر ١٩٨١ ... وأنه ينتظر نفاذ أمر الله ... المهم مصر ... البلد ... لماذا كل هذا التعب وهذا الجهد وهذا الاتماس ... ووجدت نفسى أبكى ... وطالعت وجه زملائى فوجدت الدموع قد انسابت ... وخالد يحاول أن يخفف عنا !!

(٢) الدعوى رقم ٢٤٨٣ لسنة ٣٦ قضائية .

(٣) تم نقل والد خالد إلى سجن بور سعيد قبل لخرة قصيرة من صدور الحكم على خالد .

(٤) الأستاذان عبد الحلیم رمضان وعبد الحميد نايل الهاميان وأنا .

جاء أحد الأفراد فتح العلبة وطلب أن نتذوق بعض قطع الجاتوه خشية أن يكون قد وضع فيها شيء !!

وفجأة ... طلب المسئول عن السجن إنهاء الزيارة ... وتمسكت بإصرار بألا أخرج من المكان إلا لو قابلت موكلى ... عبد الحميد واشتروا أن يتم اللقاء سريعاً ... ووافقت ... وحاولوا أن يأخذوا خالد قبل حضور عبد الحميد ... لكن خالد تمسك بالبقاء ... وتمسكنا نحن كذلك .

وجاء عبد الحميد ... كان أكثر اشراقاً ... ابتسامة عريضة واعتصرنى في أحصانه وشفته تمشح وجهى ... وتعانق مع خالد ... وضحكا .. كانا طفلين صغيرين برئيين يلتقيان بعد طوال غياب فاستبد بهما الفرح .

ولم تخرج كلمات عبد الحميد عن كلمات خالد التى سبق أن قالها ... بل تطابقت الحروف ...
« المهم مصر !! »

وأمسك الالتماس الذى كانت معى صورته ... وقلبه ... وسأل لماذا كل هذا الجهد ... هل أستأهل كل هذا ... لقد أتعبناكم معنا ... وتقدم الحراس .. وأنهوا اللقاء ... وهمس عبد الحميد فى أذنى برصيته وأن لا تموت أبداً قضيتهم !! .

وفى الطريق ... على طول الطريق كدنا أن نعبدم بأكثر من سيارة وعبد الحليم رمضان يقود عربته الصغيرة .. كانت الدموع فى العيون تعجب عنا الطريق !!^(٥) .

وصلتنا بصورة ما بعض صفحات من أسباب الحكم من ... واستكملنا الباقي من الزملاء الذين تطوعوا وقبلوا أن ينقلوا فقط الجزء من الأسباب التى تتعلق بموكلهم وتحت الحراسة فى حجرة خلفية بمحديقة مبنى إدارة المدعى العام العسكرى ...

انقطعت عن كل شيء إلا حضور جلسات مجلس الدولة المغلقة بحكم الأسباب ... خمسة عشر يوماً متصلة بالمكتب وزملاء المكتب يشاركوننى بعد حضور الجلسات استخدام صفحات من المراجع الفقهية القانونية والدينية ... ومجموعات القفص وتجميع لكل ما قيل فى أثناء المحاكمة !

وفى الليلة الأخيرة تجمعتنا جميعاً (أسرة المكتب)^(٦) حول كتابة النسخ ... تملى عليهم وهم يكتبون ... وفى الخامسة من صباح اليوم الأخير فى ميعاد الالتماس كما نرتب الصفحات ... وقدمت الالتماس قبل نصف ساعة من انتهاء الموعد الرسمى .

وارتاحت النفس بعض الشيء ... ربما كان هناك أمل .. مجرد أمل ولو واحد فى الألف ... فى المليون أن يستجاب للطعن ... ماذا يمنع من المحاولة . ربما .. !

□ □

(٥) أنظر رسالة خالد من داخل السجن للمدعى العام العسكرى - الوثائق .

(٦) الأساتذة/ رفعت سويلم والسيد/ عثمان وأحمد عزت .

وكنت قد أرسلت خطاباً للرئيس تسلمه منى لتوصيله الدكتور / محمد حلمى مراد الذى شرفنى بالحضور بنفسه إلى مكتبى ... وقلت فى الرسالة ما تصورت أنه يمكن أن يأتى بنتيجة ... ولم تكن الرسالة الوحيدة كانت هناك رسائل أخرى عديدة... بعضها من قادة الثورة (ثورة يوليو القدامى) ... وبعضها من الشخصيات العامة ... وعلق عليها فيما بعد رئيس الجمهورية فى خطاب عيد العمال فى أول مايو ١٩٨٢^(٧) .

صحيح كنت أصغر من أن أخطب رئيس الجمهورية ... لكنى قلت ماذا يمنع؟ .. أألمت مواطناً مصرياً؟ وما العيب؟ .. وماذا سيصينى؟ .. وهل يمكن أن يصينى ما أصاب عبد الحميد وخالد؟ وكانت هذه المحاولات ضرورية قبل أن ينفذ الحكم ، وينتهى كل شىء تماماً !

□ □

كثيرون للأسف من الشعب المصرى لم يعلموا بتاريخ تنفيذ الحكم .. بل لم يعلموا أن الحكم قد جرى تنفيذه أساساً ...

وتنفيذ الحكم لم ينشر إلا فى طبعة أولى من جريدة الجمهورية .. ولم يجرؤ أن يشير إليه إلا كاتب واحد فى جريدة الأهرام ، وربما صدفة .. فلقد كتب الأستاذ / أحمد بهجت فى جريدة الأهرام فى طبعتها الأولى فى بابه صندوق الدنيا موضوعاً بعنوان الشهداء ... وفى الطبعة الثانية تم رفع الموضوع ووضع مقالة قديمة مكانه ...

وانتشرت الشائعات ...

قال البعض إن خالد قد هرب إلى خارج مصر ومعه زملاؤه .. وقال البعض إن إحدى الدول العربية طلبتهم كجزء من صفقة ... وقال البعض إنهم ليسوا المتهمين الحقيقيين ولذلك هربوا وسئلت فى ذلك ، فى أكثر من مناسبة .

وقلت إن الذين يرددون ذلك إنما يقصدون قتل روح النضال لدى الشعب المصرى ... الذين يرددون ذلك يقولون إن سليمان الحلبي ليس مصرى ... وإبراهيم الوردانى الذى قتل بطرس غالى مجنون ... الخ .

الذين يقولون ذلك يريدون أن يشعروا المواطن المصرى أنه لا يستطيع أن يفعل شيئاً ... وإن من يفعل فيجب أن يكون بأوامر من دولة ما ... أو محمياً من جهاز ما ... ومن يقل ذلك يريد أن يشوه صورة المصريين جميعاً لا صورة خالد وعبد الحميد وعطا وحسين .. أشرف ظاهرة مصرى فى الربع الأخير من القرن العشرين .

وفى ١٢/٤/٨٢ رفض رئيس الجمهورية الطعون

(٧) انظر صورة الرسالة و الوثائق

وفي ١٣/٤/١٩٨٢ أصدرت محكمة القضاء الإداري بمجلس الدولة حكمها في الطعن رقم ١٢٣٧ لسنة ٣٦ ق بإلغاء قرار اعتقال الأستاذ / أحمد شوقي الاسلامبولي (والد خالد) .

وفي اليوم التالي ١٤/٤/١٩٨٢ وضعت الصيغة التنفيذية على الحكم لتنفيذه ... وليتمكن والد خالد من لقاء ابنه ... وعلى تصور أن يتم التنفيذ في نفس اليوم ... أو في اليوم الذي يليه دون ملاحظة من الحكومة .. أو إشكال في التنفيذ من قضايا الحكومة .

وفي الساعة الثامنة من مساء ١٤/٤/١٩٨٢ وفي مكتبي فوجئت برنين التليفون ... رفعت السماعة . كان على الطرف الآخر واحد يجهد بالبكاء ... تصورت أنها مداعبة سخيفة وكنت مشغولاً بموضوع هام . فأغلقت السماعة .

عاد رنين التليفون وإذ بالأستاذ / عبد الحليم رمضان يعاتبني أني أغلقت في وجهه السماعة .. وفهمت لماذا يبكي ... ودون أن أكمل الحوار معه ... كنت أقطع الطريق من شارع شريف (مكتبي) إلى منزله عدواً ... لم أنتظر المصعد لينقلني للدور الخامس من المبنى العتيق ...

وفتح الباب .. كان خلفه والدة خالد وأجلستني في أول مقعد ... ، كانت متماسكة بشكل يدعو للدهشة .. ودخلت حيث وجدت بعض الزملاء قد تجمعوا ... كان قد ورد خطاب من فرع الشرطة العسكرية يبنه على المحامين بالحضور إلى إدارة المدعى العام العسكري بناء على الطلب المقدم منهم^(٨) في ٧/٤/١٩٨٢ .

كان الاخطار قد ورد ضمن مظروف أميري يحمل رقم س ١/٨٢/٣٧ في العاشرة مساء .

ولم يكن الاخطار يحدد ساعة أو تاريخ حضور لمقر إدارة المدعى العام العسكري ...

وقلت رأيي من واقع خبرة سابقة بالقضاء العسكري .. إن هذا الخطاب يعني أنه تم تنفيذ الحكم في آخر ضوء في خالد وحسين على أساس أن قرار الانتهام قد أوردتهما كعسكريين وهو نفس ما تضمنه الحكم ، ولأن الاعداد شتقاً في الباقي لا بد أنه يجري في ذات الساعة .

وتوافد المحامون والوالدة خالد تشارك في تقديم الشاى لهم ... وتمسح عنهم دموعهم ... واتفق على اجراءين ..

الأول : إعداد إشكال لتنفيذ الحكم ... لمجرد تعطيل تنفيذ الحكم^(٩)

الثاني : أن أتوجه أنا لإدارة المدعى العام العسكري للتأكد من أن الحكم لم ينفذ .

(٨) كان بعض الزملاء قد تقدموا بطلب جماعي لحضور اجراءات تنفيذ حكم الاعداد طبقاً للقانون . وكانت محاولة ذكية ليعلموا بوقت تنفيذ الحكم .

(٩) كان يجر كنا كبرياء ... ألا نسمح لإسرائيل أبداً أن تفرض شروطها ... أن ينفذ حكم الاعداد على وطنيين مصريين رهنا للاستعاب من سيناء ... كنا نريد أن نفوت الفرصة ... يجر كنا كما قلت كبرياء وطني .. لكن الموج كان أكبر منا ... وكنا نحرث في بحر .

وتوجهت لإدارة المدعى العام العسكرى وبصحبتى زملاء المكتب الذين كانوا قد لحقوا بى . وكان المقر يخيم عليه الظلام الشديد على غير العادة . والحراسة مشددة ... وطلبت من الحراسة أن أقابل الضابط النوبتى .. أو أى مسئول .. وكانت قد حضرت عربة أخرى تقل مجموعة من المحامين من غير الموكلين فى القضية .. وخلفهم عربتا مخابرات ...

وجاء من قال إنه المسئول .. وحاولت أن أعرف منه على نحو صريح .. ولم أتمكن ... لكن كانت إجابات الرجل أنى « عسكرى سابق وأعلم الأوامر .. وأنه على أن أنصرف » كقيلة بأن أفهم ... لكنى لم أعرف تحديداً هل تم تنفيذ الحكم فى خالد وحسين من عدمه ...

وتوجهنا إلى سجن الاستئناف .. هناك حجرة الشنق ... وكانت المصفحات تملأ المنطقة ابتداء من جامع السبع بنات حيث تقاطع شارع الأزهر وشارع بور سعيد وحتى مستشفى أحمد ماهر تقريبا ... وعربات ملاكى على جانبى الطريق .. عليها ما يفيد أنها عربات جهات رسمية والعيون تترصد بالعربة التى نستقلها ، كان كافياً أن نرى حجرة الإعدام مضاءة بكشافات ضوئية عالية ينبعث ضوءها من خلف مبنى مديرية أمن القاهرة لنعلم أن هناك تنفيذاً إما يتم أو على وشك أن يتم . وكانت كل محلات المنطقة على غير العادة ما زالت مفتوحة رغم أن الوقت قد قارب على الواحدة صباحاً .

وعدنا أدراجنا إلى حيث باقى المتهمين وقد انهارت مقاومتى لمنع دموعى ... وبذلت والدة خالد جهداً كبيراً لإقناعى بأن ما يحدث منى لا يتفق والدين وأن ابنها شهيد .. ويكفى تشابه اسمى واسمه .. وأنى ابنها ... وكان ما تقوله برباطة جأش عظيمة كفيلاً بأن أفقد القدرة على التحكم فى دموعى .

ونزلنا جميعاً ... كل الذين حضروا ... إلى حيث سجن الاستئناف ... وأمام البوابة ما بين مبنى المديرية والسجن ، توقفنا أمام الحراسة المكثفة . وطلبنا مقابلة المسئول فى السجن ...

جاء أحد لواءات الشرطة ... قدمت له صورة من اخطار المدعى العام العسكرى . وأفهمناه أننا حضرنا بناء على هذا الخطاب ودخل الرجل ليستأذن فى دخولنا ... وعندما عاد بعد ما يقرب من خمس دقائق كان مختلف الملامح ... شعره قد تطاير ... قميصه الأبيض الذى يرتديه خرج من البنطلون ... نظرت لمن حولى لأبدى ملاحظتى فاكتشفت أنه شخص غريب . ضخم الجثة طويل ... وبجواره أيضاً واحد بنفس المواصفات ... عن اليسار .

كيف تم فصلنا عن بعض كمحاميين ومتى ؟ وكيف ؟ لم نعرف ... وسمعنا اللواء يقول ... سيادة النائب مش جوه ... ولا سيادة النائب ... ولا وكيل النيابة ولا عبد الحميد ... ولا أحد مطلقاً ... أنتم عايزين إيه مفيش حاجة ... ابعدوا عن هنا ، وقطع استرساله فيما يقول ثلاثة اصطحبوه إلى الداخل وثلاثة آخرون جاءوا ليتحدثوا بهدوء

— ليس لنا علاقة بهذا الخطاب ...

□ وقع لنا على الصورة بهذا المعنى .

— لا ...

□ نريد إثبات أننا حضرنا لإخلاء مسئوليتنا .

— ليست مسئوليتنا .

□ ماذا نفعل ؟

— لا أعرف .

□ نريد أن نثبت حالة .

— توجهوا لمديرية الأمن ...

وتوجهنا إلى مديرية الأمن .. وهدوء أبلغنا ضابط دون أن نوضح له مقصدنا : توجهوا إلى قسم
الدرب الأحمر .. نحن نحرر محاضرنا هناك

وتوجهنا إلى قسم الدرب الأحمر ... دخلنا جميعاً .. (المحامون أحمد مجاهد . وعبد الحليم مندور
وعبد الحليم رمضان . وعفت عبد السلام .) وغيرهم (٢٠ محامياً)
ورفض المسئول في القسم اجراء أى شيء « إلا بعد حضور البيك ضابط المباحث وسعادة الباشا
المأمور » على حد قوله .

وحضر رئيس المباحث ومعه رجاله ... والمأمور وحوله مجموعة من رجاله وأحيط القسم بحراس
من قوات الأمن . وكان أول ما قابلنا به المأمور من تحية هو « اخرجوا به ... محامين إيه .. يلعن أبو ده
يوم أسود ... ويلعن أبو اليوم الى اشتغلت فيه ضابط » .

كان الرجل منكوش الشعر ... يياض عينيه تحول إلى لون الدم .. حمرة وجهه تحولت إلى زرقة
داكنة

وكاد أن يحدث اشتباك بالأيدى ... وخرجنا من القسم حيث قابلنا أحد الذين يرتدون معطفاً أبيض
وبصحبتة أحد الجنود يحمل صندوقاً من الشوييس البرتقال .. ما إن لمحنا حتى قال ...^(١٠)

« ما خلاص ما تروحوا تروحوا »

وكان خالد وحسين في ذات الوقت تقريباً الثالثة من صباح الخميس ١٥ / ٤ / ١٩٨٢ ربما يتناولان
سحورهما ، كل في ززاتته أو أنهما يعدان أنفسهما لمواجهة ميدان الرماية الذي أعد في الجبل الأحمر
وتحدت له الساعة ٦٠٠ أو السادسة صباحاً موعداً للتنفيذ .

ودفن الخمسة في مكان واحد .. قبر واحد .. لم يسمح لأى مخلوق أن يعرفه .

وبعد ظهر اليوم نفسه غادر القاهرة إلى تل أبيب وزير الزراعة الاسرائيلي اريل شارون بعد أن أمضى في
القاهرة ٢٤ ساعة في زيارة عمل^(١١) .

□ □

(١٠) انظر تصديق رئيس الجمهورية على الحكم وتنفيذ الحكم — الوثائق .

(١١) راجع صفح الجمعة ١٦ / ٤ / ١٩٨٢ وبالذات الصفحة الأخيرة من جريدة الأهرام « بدون عنوان » وبها خبر عن نقل النائب
العام لمستشفى القوارون العرب لإصابته بانتهاب عصبي مفاجيء ١١

حاولت قدر جهدى المتواضع أن أعرض للقضية .. وعلى قدر ماحلته ذاكرتى .. وماقلته خلال الأوراق السابقة كان جزءاً من كل .. ولربما يكمل بعدى آخرون هذا الجهد بما يضع الحقيقة كاملة أمام الشعب ..

وفي القضايا السياسية كثيراً ما يكون الحكم معروفاً سلفاً .. وتبقى المغامرة من جانب المحامى أن يخوض فى دعوى يعلم أن حكمها معروف سلفاً . لكن فى هذه القضية كانت مهمة المحامين لا أن يترافعوا لإنقاذ أرواح المتهمين لأنهم اعتبروا أنفسهم فى عداد الشهداء ... ولكن ليرافعوا ضد الجنى عليه باعتباره الجالى ... لقد عبر المتهمون عما أرادوا بالرصاص .. وبقي علينا أن نصوغ لهم مآقوله بالكلمات والمستندات ...

من أجل مصر ... ومن أجل شعبها ... ومن أجل ألا تتكرر التجربة فى تاريخها المستقبل .
ومن أجل أن نعى جميعاً ... حكاماً ومحكومين معنى الرسالة التى صاغها رجال من القوات المسلحة مرة فى ١٩٧٣/١٠/٦ ومرة أخرى فى ١٩٨١/١٠/٦ . كما لو كان قدر رجالنا العسكريين أن تكون مهمتهم دائماً هى رفع رءوسنا ...

فهل وعينا الدرس ؟ .. أم نسيناه ؟

هل فهمنا الرسالة ؟ .. أم مازال البعض يحمل أعواد الكبريت ؟

وهل تعلمنا منه ؟ .. أم تعودنا أن ننسى دروس التاريخ ؟

الجيزة — ١٩٨٦